دراسات DERASAT
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

السياسات الإيرانية تجاه أمن الخليج العربي والأمن الإقليمي منذ الثورة الإيرانية عام 1979م وحتى حرب عام 2026م

د. أشرف محمد كشك – مدير برنامج الدراسات الدولية والاستراتيجية , مركز "دراسات"

أبريل 2026م

إطلاق صاروخ إيراني خلال تدريب سنوي في إيران بالقرب من مضيق هرمز في عام 2022م

يوجد في العالم العديد من المناطق التي يُطلق عليها وصف "أقاليم"، والتي تضم عدة دول متجاورة جغرافيًا، بغضّ النظر عن طبيعة النظم السياسية فيها أو حجم الدول. إلا أن ما يربط بينها بشكل أساسي هو الجغرافيا. وقد سعت العديد من الدول المكوِّنة لتلك الأقاليم إلى إقامة هياكل مؤسسية دائمة للتعاون فيما بينها، ولم يكن التفاوت في حجم الدول أو ثرواتها أو توجهات الحكم فيها سببًا للصراعات؛ لأن الجغرافيا كانت لها الغلبة دائمًا، ومن ذلك: (الآسيان، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الأفريقي). بينما كانت حالة التأزيم المزمن السمة التي اتسمت بها العلاقات الخليجية – الإيرانية منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979م وحتى حرب عام 2026م، وكان ذلك نتيجة سياسات إيران التي وظّفت الجغرافيا على نحو سلبي، فضلًا عن انتهاج سياسة التهديد لتحقيق هدف الهيمنة على منطقة الخليج العربي، إلى الحد الذي خاضت فيه إيران حربًا ضروسًا مع العراق على مدى ثماني سنوات (1980–1988م)، وصولًا إلى المواجهة العسكرية المباشرة مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل في يونيو 2025م وفبراير 2026م.وتستهدف هذه الورقة تحليل السياسات الإيرانية منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979م وحتى الآن، إذ لم تكن الحرب الحالية منشئة للسياسات العدائية الإيرانية، بل كانت كاشفة لأبعادها وأهدافها وتأثيراتها، ليس فقط على مصالح دول الخليج العربي والمنطقة، بل على العالم بأسره، من خلال تهديد أمن الطاقة والاقتصاد العالمي عبر عرقلة الملاحة في مضيق هرمز.

تصدير الثورة الإيرانية منذ عام 1979م: تهديد لأمن دول الخليج العربي

مع التسليم بأن العلاقات بين دول العالم هي مزيج من التعاون والصراع، إذ إن الحالة المثالية للعلاقات الدولية لا توجد على أرض الواقع، لأن مصالح الدول تتسم بالتغير وتتطلب استراتيجيات للحفاظ عليها. لكن هذا الصراع في أنماطه العادية يكون صراعًا على الحدود أو الموارد أو الأدوار، وهي قضايا يمكن إدارتها. إلا أن الصراع بين إيران ودول الخليج العربي كان بسبب رغبة إيران في الهيمنة وتحقيق النفوذ بشكل دائم في المنطقة. بمعنى آخر، كان منطق اللعبة الصفرية هو الحاكم للسياسات الإيرانية تجاه دول الخليج العربي والأمن الإقليمي عمومًا، أي أن مكاسب طرف ما تتطلب بالضرورة خسائر للطرف الآخر. والنتيجة المنطقية لذلك هي سيادة حالة من انعدام الأمن في الإقليم[1]، خاصةً في ظل تهديد الثورة الإيرانية لأمن دول الخليج العربي، حيث سعى آية الله الخميني، المرشد الأعلى للثورة في إيران، إلى تأسيس إطار قانوني يمكن من خلاله ضبط مسار الحكومة والمجتمع في إيران وفقًا للأيديولوجية الدينية الجديدة، التي حلت محل القوانين الأساسية في إيران منذ عام 1906م. وكان هناك نزاع بين الخميني ومهدي بازركان، رئيس الوزراء الإيراني آنذاك، حيث كان الأخير يستهدف إقامة دولة ديمقراطية أو دولة إسلامية ديمقراطية، إلا أن الغلبة كانت للخميني عندما قال: "ستكون الجمهورية الإسلامية، ولا داعي لإضافة أي كلمة بجانب الإسلام لأنه يتضمن كل شي". ولم تكن المعضلة في المسمى، ولكن في محورية «ولاية الفقيه» ضمن الدستور الجديد بعد الثورة، والصلاحيات المطلقة التي تم منحها للمرشد الأعلى، الأمر الذي كرس الأيديولوجية الدينية للحكم[2]. وقد مثّلت الثورة الإيرانية تهديدًا مباشرًا لدول الخليج العربي لثلاثة أسباب. الأول: إن تعزيز الهوية الإسلامية وفقًا لرؤية الخميني يتجاوز الحدود الجغرافية، إذ نص الدستور الإيراني في المادة 152، وهي البند الأول في السياسة الخارجية، على "الدفاع عن حقوق جميع المسلمين.."، بينما نصت المادة 154 على "دعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي نقطة في العالم.."[3]. وتتعارض تلك النصوص مع مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادتها واستقلالها، كما نص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. أما السبب الثاني فهو أن إيران استهدفت تصدير الثورة إلى الخارج، وقد أشار إلى ذلك صراحة الخميني في الذكرى السنوية الأولى للثورة، بالقول: "إننا نعمل على تصدير ثورتنا إلى مختلف أنحاء العالم"، ويقصد بذلك تنفيذ برامج وسياسات من جانب مؤسسي تلك الثورة للتأثير في المجتمعات الأخرى[4]. وكانت دول الخليج العربي هي المجال الأول والأقرب لإيران لتصدير تلك الثورة، من خلال العديد من المؤشرات. أما السبب الثالث فهو أن الصراع لا يُعدّ صراعًا تقليديًا كما هو الحال بين الدول على قضايا يمكن إيجاد حلول لها، بل هو صراع ذو بُعد أيديولوجي ديني؛ حيث كانت إيران ترى نفسها «جزيرة شيعية» وسط «محيط سني». وظل مفهوم «إيران الثورة» وليس «إيران الدولة» هو الحاكم لسياسات إيران الخارجية، مما انعكس على حالة التوتر الإقليمي المزمن، إذ كانت منطقة الخليج العربي المجال الأول لتصدير تلك الثورة[5].

وقد اختلفت هذه السياسات باختلاف النخب السياسية التي حكمت إيران, والتي رُوّج من جانبها لوجود تيارين رئيسيين: المحافظون والإصلاحيون. غير أن هدف تصدير الثورة ظل هدفًا ثابتًا, بينما اختلفت مظاهره وفقًا لهيمنة أيٍّ من التيارين. فقد رأى هاشمي رفسنجاني أن تصدير الثورة لن يتحقق إلا بالقوة, أما في عهد الرئيس محمد خاتمي فقد تم تغليف هدف تصدير الثورة بمفاهيم الحوار وحسن الجوار, وفي عهد الرئيس محمود أحمدي نجاد بدت إيران وكأنها «حامية للمستضعفين في الأرض», وذلك على سبيل المثال لا الحصر لنماذج من حكم الإصلاحيين والمحافظين في إيران[6].

[1] أشرف محمد كشك. 2016. دول الخليج وإيران: قضايا الصراع والمواجهة. ديسمبر. تاريخ الوصول 10 أبريل , 2026. chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://rasanah-iiis.org/wp-content/uploads/2017/

[2] أروند إبراهيميان (ترجمة مجدي صبحي). 2014. تاريخ إيران الحديثة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

[3] موقع وزارة الخارجية الإيرانية. بلا تاريخ. نص الدستور الإيراني. تاريخ الوصول 10 أبريل , 2026. https://mauritania.mfa.gov.ir/ar/generalcategoryservices/10461.

[4] علي فياض. 2021. تصدير الثورة والتحولات في السياسة الإيرانية. يناير. تاريخ الوصول 10 أبريل, 2026. chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://egsaqtt58cu.exactdn.com/wp-content/uploads/2021/01

[5] أشرف محمد كشك. 2016. دول الخليج وإيران: قضايا الصراع والمواجهة. ديسمبر. تاريخ الوصول 10 أبريل , 2026. chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://rasanah-iiis.org/wp-content/uploads/2017/03

[6]أشرف كشك. 2014. في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية والاتفاق النووي: العلاقات الخليجية الإيرانية الواقع وآفاق المستقبل. المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة"دراسات".

عودة الخميني من منفاه في فرنسا إلى إيران في 1 فبراير 1979م

متظاهرون إيرانيون يرفعون صورة الخميني في إيران، فبراير 1979م

الحرب الإيرانية-العراقية 1980-1988م: سعي إيران لتغيير توازن القوى الإقليمي

بدايةً، يُقصد بتوازن القوى عدم امتلاك دولة أو مجموعة من الدول في منطقة معينة قوةً كافية للهيمنة وإجبار الدول الأخرى في تلك المنطقة على الرضوخ لإرادتها. ويمكن أن يكون هذا التوازن «بسيطًا»، أي بين دولتين فقط، أو «معقدًا» بين ثلاث دول أو أكثر. ووفقًا لأنصار النظرية الواقعية، فإنه في مواجهة الدول التي تسعى إلى الإخلال بتوازن القوى، تقوم الدول الأخرى في المنطقة بالتصدي لها، سواء من خلال المقاومة أو السعي إلى تأسيس تحالفات[1]. ووفقًا لذلك المفهوم، يمكن تفسير الحرب التي خاضتها إيران مع العراق لمدة ثماني سنوات، حيث سعت إيران إلى تغيير توازن القوى مع العراق. وكانت هناك مقدمات لتلك الحرب، من بينها دعم إيران لحركات التمرد الكردي في شمال العراق بالمال والسلاح ضد الحكومة العراقية، ونجاح الثورة الإيرانية عام 1979م، وصدور تهديدات من آية الله الخميني بتصدير الثورة إلى العراق[2]. وعلى الرغم من أن الحرب كانت ضد العراق، الذي رأته إيران «حائط صد» آنذاك أمام مشروعها الإقليمي الذي يستهدف تحقيق الهيمنة الإيرانية، إلا أن إيران سعت إلى أن تكون دول الخليج العربي طرفًا في تلك الحرب من خلال مؤشرين. الأول: تهديد أمن دول الخليج العربي، ومن بينها الكويت، من خلال محاولة اغتيال سمو أمير دولة الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد عام 1985م، فضلًا عن سلسلة تفجيرات في الكويت استهدفت أماكن مدنية ومنشآت نفطية، ومحاولات اختطاف طائرات[3]. أما المؤشر الثاني فهو بدء الاعتداء على ناقلات النفط التي تقصد الموانئ الخليجية أو تغادرها، الأمر الذي حدا بدولة الكويت إلى رفع العلم الأمريكي على سفنها طلبًا لحمايتها. وكان ذلك بداية إعلان الرئيس رونالد ريغان تأسيس ما عُرف بـ«تحالف الراغبين»، وهو تحالف عسكري بحري مكوّن من عدة دول غربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف حماية الملاحة البحرية في الخليج العربي[4]. وتشير بعض التقديرات إلى أن الهجمات المتبادلة على السفن بين العراق وإيران ما بين عامي 1984م و1987م بلغت 309 هجمات، منها 187 هجومًا من جانب العراق و122 هجومًا من جانب إيران، وترتب على ذلك فقدان 82 سفينة [5]. وفي مواجهة تلك التهديدات الإيرانية لحرية الملاحة البحرية، استطاعت دول الخليج العربي استصدار القرار الأممي رقم 552 في 1 يونيو 1984م من مجلس الأمن الدولي، والذي تضمن مناشدة جميع الدول احترام حق حرية الملاحة طبقًا للقانون الدولي، والتأكيد على ذلك الحق في المياه الدولية والطرق البحرية للسفن المتجهة من وإلى جميع موانئ ومنشآت الدول الساحلية التي ليست طرفًا في الأعمال العدائية، ومطالبة جميع الدول باحترام السلامة الإقليمية للدول التي ليست طرفًا في تلك الأعمال العدائية، وإدانة الاعتداءات على السفن التجارية المتجهة من وإلى موانئ الكويت والمملكة العربية السعودية، والمطالبة بوقف هذه الاعتداءات على الفور وعدم اعتراض أي سفينة متجهة من وإلى الدول التي ليست طرفًا في الأعمال العدائية. كما أشارت ديباجة هذا القرار إلى الرسالة المؤرخة في 21 مايو 1984م والواردة من ممثلي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تتضمن شكوى تلك الدول من الاعتداءات الإيرانية على السفن التجارية المتجهة من وإلى موانئ الكويت والمملكة العربية السعودية[6].

بينما كان تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 25 مايو 1981م خطوةً خليجيةً جماعيةً لتنسيق سياسات دول الخليج العربي الست في مواجهة تهديدات الحرب الإيرانية–العراقية, وكذلك تداعيات الثورة الإيرانية, ولم يكن المجلس موجَّهًا ضد إيران أو أي قوة إقليمية, بل تأسس وفقًا للمادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية, التي تنص على: "لدول الجامعة العربية الراغبة في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد فيما بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض, والمعاهدات والاتفاقات التي سبق أن عقدتها أو التي تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين"[7]. ونخلص مما سبق إلى ثلاث نتائج: الأولى أن بدء التواجد العسكري الأمريكي الفعلي في منطقة الخليج العربي خلال الحرب الإيرانية–العراقية كان نتيجة الاعتداءات على السفن الخليجية خلال تلك الحرب, مما شكّل تهديدًا لدول الخليج العربي وأمن الطاقة العالمي عمومًا. والثانية أن دول الخليج العربي تنتهج سياسة الحياد تجاه الصراعات الإقليمية, إلا أن هذه السياسة لا تستمر ما دامت الأطراف الأخرى لا تحترمها. والثالثة أن تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة إقليمية تضم دولًا تجمع بينها روابط سياسية واقتصادية وتاريخية واجتماعية وثقافية, يُعد أمرًا مشروعًا لأي مجموعة من الدول وفقًا لمواثيق المنظمات الإقليمية, سواء المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية أو الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة, الذي يؤكد أهمية تنظيمات الأمن الإقليمي. ولم يكن المجلس موجَّهًا ضد أي طرف إقليمي, بل جاء استجابةً جماعية لتهديدات استهدفت تغيير توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي.

[1] بول روبنسون. 2009. قاموس الأمن الدولي. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

[2] إسلام محمد عبد ربه المغير. 2016. الحرب العراقية- الإيرانية 1980-1988. 1 فبراير. تاريخ الوصول 10 أبريل, 2026. chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.mobt3ath.com/uplode/book/book-1979.pdf

[3] محمد الرميحي. 2016. الأحداث الإرهابية في الكويت مخاطرها ومصادرها. 7 فبراير. تاريخ الوصول 10 أبريل , 2026. https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=3651:2016-02-07-08-05-51&catid=990&Itemid=172

[4] علاء الدين حسين مكي خماس. 2018. حلاب الناقلات في الخليج العربي 1980-1988. عمان: دار الرمال للنشر والتوزيع.

[5] Priess, David Michael. 1993. Collective Security in the Gulf: An Analysis of the Development of the Gulf Cooperation Council and Regional Security as a Function. October 5. Accessed April 10, 2026. https://digitalcommons.iwu.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1014&context=polisci_honproj.

[6] موقع الأمم المتحدة. بلا تاريخ. القرار 552 المؤرخ في 1 يونيو 1984. تاريخ الوصول 10 أبريل , 2026. https://docs.un.org/ar/S/RES/552(1984).

[7]. ميثاق جامعة الدول العربية. تاريخ الوصول 11 أبريل , 2026. https://dftp.gov.ps/uploads/162

أفراد من الحرس الثوري يلوحون بإشارة النصر بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988م)

جنود عراقيون أمام صورة الخميني خلال الحرب العراقية-الإيرانية

الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م: تعزيز النفوذ الإقليمي لإيران

إذا كانت الحرب الإيرانية–العراقية لم تسفر عن هزيمة العراق كما كانت تستهدف إيران، فإن قيام الرئيس العراقي صدام حسين بغزو الكويت في أغسطس 1990م، ثم تأسيس تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة لتحريرها في فبراير 1991م، شكّل بداية صراع ممتد بين العراق والولايات المتحدة بسبب الشكوك حول برامج العراق النووية، وانتهى ذلك الصراع بالغزو الأمريكي للعراق عام 2003م. وقد أوجدت هذه التطورات واقعًا أمنيًا إقليميًا جديدًا، يتمثل في «انتهاء دور الدولة العازلة جغرافيًا» بين العراق وإيران، وهو ما أسهم في تعزيز النفوذ الإيراني، من خلال توظيف إيران لقدراتها العسكرية والأمنية والسياسية كلما أرادت تهديد أمن دول الخليج العربي، نتيجة اختلال توازن القوى الإقليمي لصالحها[1]. ولعل الأثر الأكثر خطورة لتلك التطورات هو أن إيران، بعد احتلال العراق، بدأت في تسريع وتيرة تطوير برامجها النووية. فعلى الرغم من أن البرامج النووية السلمية في إيران تعود إلى خمسينيات القرن العشرين، فإنه في عام 2002م تم الكشف عن وثائق تشير إلى سعي إيران لتطوير تلك البرامج لأغراض عسكرية، ثم ازدادت وتيرتها بعد عام 2003م. وكانت أهداف إيران آنذاك تتمثل عمومًا في ملء الفراغ الإقليمي بعد غزو العراق، وتحديث قواتها المسلحة بما يضمن استمرار الهيمنة على المنطقة وتعزيز قدرتها على التهديد، والاستعداد لاحتمالات المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة، والاستمرار في تصدير الثورة الإيرانية إلى دول الجوار. كما أشارت تصريحات المسؤولين الإيرانيين صراحة إلى اتساع النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة عمومًا؛ ففي 7 سبتمبر 2007م قال الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد: "إيران قادرة على ملء الفراغ الأمني الذي سيحدث حال انسحاب القوات الأمريكية من العراق". الأمر الذي دفع وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك كونداليزا رايس إلى القول إن "تلك التصريحات دليل على أطماع إيران تجاه العراق"[2]. ولعل الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2011م قد منح إيران مزيدًا من النفوذ الإقليمي، حيث وصف أنتوني كوردسمان، الخبير الاستراتيجي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، نتيجة غزو العراق بأنها كانت «نصرًا تكتيكيًا وخسارة استراتيجية» لأربعة أسباب. الأول: فشل التفاوض الأمريكي مع العراق حول اتفاقية إطار استراتيجي فعالة تخدم أهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. الثاني: أن الانسحاب تم قبل الاتفاق على هيكل واضح للنظام السياسي في العراق، باستثناء صياغة الدستور بشكل سريع. الثالث: عدم تمكين القوات المسلحة العراقية من التطور آنذاك بما يكفل قدرتها على ردع النفوذ الإيراني. الرابع: عدم صياغة خطة استراتيجية بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي، وكذلك بعض الدول العربية، لتأسيس بديل أمني قادر على ردع إيران[3].

[1] عبد العزيز بن عثمان بن صقر. 2012. ""استراتيجية الأمن الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي خلال العقد الماضي والتغيرات التي طرأت عليها." الأمن الوطني والإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: رؤية من الداخل، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"، 54. المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات".

[2] محمد وائل القيسي. 2011. العراق بين الاحتلال الأمريكي والتدخل الإيراني وانعكاسه على منظومة الأمن الإقليمي. 1 يوليو. تاريخ الوصول 11 أبريل , 2026. https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=572:2014-06-22-22-33-16&catid=9&Itemid=172.

[3] محمد ماضي. 2011. الإنسحاب الأمريكي من العراق: هزيمة استراتيجية ونهاية لهيمنة قوة عظمى؟ 21 ديسمبر. تاريخ الوصول 11 أبريل , 2026. https://www.swissinfo.ch/ara/%

جنود أمريكيون في مدينة الفلوجة العراقية في عام 2005م

المبادرات الإيرانية لأمن الخليج العربي: تعزيز للهيمنة لا حل للخلافات

من خلال رصد المبادرات التي أعلنتها إيران للتعاون الأمني مع دول الخليج العربي، نجد أنها لم تكن تستهدف إرساء أسس حقيقية ومستدامة للأمن التعاوني، والذي يُعرَّف بأنه "نشاط يستهدف خفض احتمالات الحرب، ويتضمن عدة أنشطة، منها مراقبة التسلح، وتدابير بناء الثقة، والتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل، والتنمية الاقتصادية"[1]. ولكن سعت إيران إلى تكريس هيمنتها على المنطقة من خلال عدة مقترحات، لم ترقَ إلى مستوى خطط واقعية للأمن الإقليمي، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر: اقتراح وزير الدفاع الإيراني الجنرال مصطفى محمد نجار في نوفمبر 2006م توقيع معاهدة إقليمية للدفاع والأمن، ودعوة وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي في عام 2007م لدول الخليج العربي إلى إقامة نظام أمني مشترك لدول المنطقة، ومقترح الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد عام 2007م بتأسيس منظمة للتعاون الأمني والاقتصادي بين إيران ودول الخليج العربي، ومبادرة «هرمز للسلام» عام 2019م، ومقترح إيران عام 2023م بإنشاء تحالف بحري لأمن الملاحة في مضيق هرمز. وقد لوحظ على المبادرات الإيرانية ما يلي: أولًا: الربط بين هذه المبادرات وشرط مغادرة القوات الأجنبية من المنطقة، مع تجاهل أن استدعاء تلك القوات جاء بسبب التهديدات الإقليمية ذاتها على مدى عقود، فضلًا عن أن مسألة الأمن تُعد حقًا سياديًا لكل دولة، وإيران نفسها لديها علاقات تعاون أمني مع دول آسيوية عديدة. ثانيًا: عدم إعلان إيران رغبتها في التعاون الأمني مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية كتنظيم إقليمي، إذ لا تعترف بهذا المجلس، وتركز بدلًا من ذلك على التعاون الثنائي مع كل دولة خليجية على حدة. ثالثًا: الانتقال من المقدمات إلى النتائج من خلال استخدام مفاهيم عامة مثل الجوار والمنافع المشتركة، والحديث عن حتمية التعاون دون تقديم آليات واضحة تضمن تحقيق مصالح متوازنة لكل من دول الخليج العربي وإيران. رابعًا: عدم إبداء إيران رغبتها في معالجة أسباب التوتر والصراع المزمن مع دول الخليج العربي، والمتمثلة في: تسمية وأمن الخليج العربي، واستمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، والبرامج النووية والصاروخية، وضمان الملاحة البحرية في مضيق هرمز، ودعم الميليشيات المسلحة في المنطقة، والتدخلات في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربي[2].

[1] بول روبنسون، 2009. قاموس الأمن الدولي. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

[2]أشرف كشك، 2014. في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية والاتفاق النووي: العلاقات الخليجية الإيرانية الواقع وآفاق المستقبل. المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات".

الرئيس الإيراني الأسبق محمود أحمدي نجاد يزور أحد المختبرات النووية في إيران في عام 2007م

المواجهة العسكرية بين إيران وإسرائيل (يونيو 2025م)

بشكل مغاير للعديد من التوقعات التي رجّحت عدم حدوث مواجهة عسكرية مباشرة بين إيران وإسرائيل، شهدت الفترة من 13 إلى 24 يونيو 2025م ضربات عسكرية متبادلة بين الدولتين، وذلك بعد انتهاء مهلة الستين يومًا التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لإيران للتوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن البرامج النووية الإيرانية. وخلال تلك الحرب، لوحظ أن دول الخليج العربي أدانت الضربات العسكرية الإسرائيلية على إيران، باعتبارها «انتهاكًا لقواعد القانون الدولي»، سواء بشكل فردي أو من خلال بيان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك عبر الاتصال الهاتفي بين الأمين العام للمجلس جاسم البديوي ووزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، حيث أكد البديوي أن «العدوان الإسرائيلي انتهاك واضح للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة»، مشددًا على رفض استخدام القوة وضرورة انتهاج الحوار لحل الخلافات. وعلى الرغم من أن دول الخليج العربي لم تكن طرفًا في تلك المواجهة العسكرية، فإن إيران ردّت على القصف الأمريكي لمنشآتها النووية بقصف قاعدة العديد الأمريكية في قطر في 23 يونيو 2025م، بصواريخ باليستية قصيرة ومتوسطة المدى، ضمن عملية إيرانية أُطلق عليها «بشائر الفتح». وقد تم خلالها إطلاق 14 صاروخًا، جرى اعتراض 13 منها، بينما سقط صاروخ واحد في منطقة بعيدة عن القاعدة، دون تسجيل أي خسائر[1]. ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من قيام الولايات المتحدة بشن ضربات عسكرية في نهاية تلك المواجهة على مفاعلات فوردو ونطنز وأصفهان، فقد قال محسن رضائي، عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني، إن جميع المواد المخصبة قد تم نقلها إلى أماكن آمنة، حيث تشير التقديرات إلى أنها تبلغ نحو 400 كجم بنسبة تخصيب 60%[2]. وقد عكست تلك المواجهة ثلاثة أمور: أولاً: لدى إيران إصرار على التمسك ببرامجها النووية، وهو ما يعني استمرار تهديد أمن الخليج العربي والأمن الإقليمي. ثانياً: أظهرت الحرب أن الخطر الإيراني لا يمكن اختزاله في المسألة النووية، إذ تمتلك إيران قدرات عسكرية، من خلال الصواريخ والطائرات المسيّرة، التي تم استخدامها خلال تلك الحرب. ثالثاً: كانت دول الخليج العربي مستهدفةً على الدوام من قبل إيران، بالرغم من إعلانها للحياد خلال الأزمات الإقليمية.

[1] موقع صحيفة الشرق الأوسط. 2025. إيران تشن هجوماً على القوات الأميركية في قاعدة العديد... ولا إصابات. 23 يونيو. تاريخ الوصول 11 أبريل , 2026. https://aawsat.com

[2] . موقع صحيفة الشرق الأوسط 2025. عضو في مجمع تشخيص مصلحة النظام الإيراني: كل المواد المخصبة نُقلت إلى أماكن آمنة. 19 يونيو. تاريخ الوصول 11 أبريل, 2026. https://aawsat.com/%D8%B4%D8%A4%D9%88%D9%86

آثار الضربة العسكرية الأمريكية لموقع تخصيب اليورانيوم الإيراني
تحت الأرض في منشأة فوردو في 19 مارس 2025م

المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران (28 فبراير 2026م وما بعده)

دون الخوض في تفاصيل تلك الحرب التي استقطبت اهتمامات دول المنطقة والعالم على مدى 39 يومًا، وانتهت إلى هدنة مؤقتة لمدة خمسة عشر يومًا للتوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران، فإنها لم تكن منشئة للتهديدات الإيرانية لأمن الخليج العربي والأمن الإقليمي، بل كاشفة لمضامين تلك التهديدات وأبعادها من أكثر من ناحية. أولًا: على الرغم من أن دول الخليج العربي أعلنت أنها ليست طرفًا في تلك الحرب، فقد استهدفتها إيران إلى جانب الأردن بحوالي 6,985 هجمة، بالإضافة إلى 151 هجمة بعد وقف إطلاق النار، ما بين صواريخ وطائرات مسيّرة، وفقًا لمركز الخليج للأبحاث في جدة.ثانيًا: تعمّدت إيران استهداف منشآت مدنية في دول الخليج العربي، بالإضافة إلى محطات المياه والكهرباء، فضلًا عن منشآت النفط والغاز، بما يعني أنها كانت «حربًا اقتصادية». وفي تقرير حديث للبنك الدولي حول اتجاهات النمو في منطقة الشرق الأوسط، توقّع أن ينخفض نمو مجلس التعاون إلى 1.3% في عام 2026م مقارنةً بـ 4.4% قبل الحرب[1].ثالثًا: من بين المخاطر التي كانت أكثر حدة خلال تلك الأزمة المخاوف من حدوث تسربات إشعاعية من المفاعلات النووية الإيرانية، خاصة أنه تم استهداف مفاعل بوشهر أكثر من مرة، الأمر الذي دفع روسيا إلى الإعلان عن إجلاء العاملين الروس من ذلك الموقع. ويؤكد ذلك أهمية المطالبات الدولية والإقليمية بأن تكون البرامج النووية الإيرانية متسمة بالشفافية، وأن تعمل تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في ظل مخاطر التلوث الإشعاعي على مختلف مناحي الحياة في الخليج العربي، بما في ذلك مياه الخليج نفسها التي تعتمد عليها دول المنطقة في تحلية المياه. رابعًا: أكدت تلك الحرب مجددًا تعمّد إيران توظيف ورقة مضيق هرمز في النزاعات الإقليمية، حيث شهدت منطقة الخليج العربي «حرب الناقلات» خلال الحرب العراقية-الإيرانية في الثمانينيات، وهو الأمر ذاته الذي تكرر خلال الحرب الأخيرة، بما يعكس أن أي استجابة لتأمين الملاحة البحرية في هذا المضيق ينبغي أن تكون ضمن تصور شامل ودائم، وليس فقط استجابة ظرفية لإنهاء الحرب. وقد تأثرت دول الخليج العربي التي تعتمد على المضيق في تجارتها العالمية بشكل كامل، إضافة إلى تأثر بعض الدول الأخرى التي تمتلك منافذ بديلة بصورة جزئية. خامسًا: أظهرت الحرب أن المطالب التي أعلنتها الولايات المتحدة تجاه إيران قبل اندلاعها، والمتمثلة في البرامج النووية، والقدرات الصاروخية، ودعم الميليشيات المسلحة في المنطقة، تشكّل بالفعل المكونات الأساسية للمشروع الإقليمي الإيراني الداعي إلى الهيمنة. كما أن توظيف مضيق هرمز أضاف بُعدًا جديدًا لطبيعة التهديد الإيراني لأمن الخليج العربي والأمن الإقليمي.

[1] موقع وكالة أنباء آسيا. 2026. تقارير دولية ترصد الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الحرب. 9 أبريل . تاريخ الوصول 11 أبريل , 2026. ?https://www.asianewslb.com/page=article&id=199297.

ناقلات نفط عالقة في مضيق هرمز خلال الحرب الحالية 2026م

مسيرات "شاهد 129" الإيرانية خلال عرض عسكري في إيران في عام 2016م

عكست هذه الورقة أهداف وآليات السياسات الإيرانية تجاه أمن الخليج العربي والأمن الإقليمي منذ عام 1979م وحتى الآن، حيث لا تزال إيران تنتهج النهج الثوري بعيدًا عن التصرف كدولة وفق قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة الداعي إلى احترام سيادة الدول واستقلالها، والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية، والتوقف عن تهديدها. كما أن خوض إيران حربًا امتدت لثماني سنوات مع العراق كان بهدف تغيير توازن القوى في منطقة الخليج العربي. وجاء الغزو الأمريكي للعراق وما ترتب عليه من فراغ إقليمي ليمنح إيران فرصة سانحة لتعزيز نفوذها الإقليمي دون تخصيص موارد كبيرة أو خوض صراع مباشر مماثل. فضلاً عن ذلك، برز سوء توظيف التكنولوجيا الحديثة والاعتداء على دول مجلس التعاون سواء خلال حرب يونيو 2025م أو خلال الحرب الأخيرة، من خلال استهداف المنشآت المدنية والحيوية في دوله، رغم مبادراتها إلى نزع فتيل التوتر في المنطقة وإرساء علاقات حسن الجوار. كما أن عرقلة الملاحة في مضيق هرمز تُعد سياسة ثابتة ضمن صراع إيران على المستويين الإقليمي والعالمي، وهو ما يتعارض مع مضامين اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م. وفي السياق ذاته، سعت إيران دائمًا إلى تحقيق مفهوم الهيمنة الإقليمية، وهو ما عكسته معظم المبادرات التي أعلنتها بشأن أمن الخليج العربي، والتي انتقلت من المقدمات إلى النتائج دون تقديم آليات تنفيذية واضحة أو إظهار رغبة حقيقية في تحقيق أمن الخليج العربي والأمن الإقليمي.

جميع حقوق النشر محفوظة لمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"، ولا يجوز الاقتباس من الدراسة دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة النشر ورقياً أو إلكترونياً دون موافقة مسبقة وموثّقة من مركز "دراسات".

الآراء الواردة في الدراسة تعبر عن وجهة نظر المؤلف، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز "دراسات".